1.2 مليار دينار إيرادات غير نفطية

«الشال»: 13 مليار دينار فائض الموازنة العامة 2012/2013

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي بانتهاء شهر نوفمبر 2012، انتهى الشهر الثامن من السنة المالية الحالية 2012/2013، وظلت أسعار النفط الكويتي، مرتفعة، وفوق حاجز الـ 100 دولار أمريكي للبرميل، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر نوفمبر، معظمه، نحو 106.4 دولارات أمريكية للبرميل، بانخفاض بلغ نحو 1.1- دولارا أمريكيا للبرميل، عن معدل شهر أكتوبر، البالغ نحو 107.5 دولارات أمريكية للبرميل. وعليه، فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية، نحو 105.9 دولارات أمريكية، بزيادة بلغت نحو 40.9 دولارا أمريكيا للبرميل، اي بما نسبته 62.9 في المئة ، عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 65 دولارا أمريكيا للبرميل. وكان معدل شهر ابريل الفائت، أعلى معدل لسعر برميل النفط الكويتي، عند نحو 116.9 دولارا أمريكيا. اي إن معدل شهر نوفمبر اقل منه بنحو 10.5- دولارات أمريكية للبرميل. وكان معدل شهر نوفمبر 2011 من السنة المالية الفائتة 2012/2011 قد بلغ نحو 107.9 دولارات أمريكية للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2012/2011، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 109.9 دولارات أمريكية، اي إن معدل ما مضى من السنة المالية الحالية اقل بنحو 4- دولارات أمريكية عن معدل اسعار السنة المالية الفائتة.

واضاف التقرير يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال الشهور الثمانية الأولى، من السنة المالية الحالية، بما قيمته 20.5 مليار دينار كويتي. وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض، في جانب الأسعار، على الأقل، لا علاقة له بالواقع- فإن المتوقع ان تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، بمجملها، نحو 30 مليار دينار كويتي. وهي قيمة أعلى بنحو 17.2 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة «نحو 12.768 مليار دينار كويتي». ومع إضافة نحو 1.2 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 31.2 مليار دينار كويتي. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.240 مليار دينار كويتي، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 10 مليارات دينار. والواقع أنه سيكون أعلى عند احتساب الوفر في مصروفات الموازنة عن المقدر، للسنة المالية الحالية 2013/2012، بمجملها، مقابل فائض فعلي بنحو 13.2 مليار دينار للسنة المالية الفائتة.

النفط الكويتي يحقق ارتفاعا

20.5 مليار إيرادات نفطية خلال الشهور الثمانية الأولى، من السنة المالية الحالية

كان أكثر نشاطا قبل الانتخابات النيابية مقارنة مع الشهر الذي سبقه

29.4 مليار دينار القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال نوفمبر

اوضح التقرير كان اداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال شهر نوفمبر 2012 قبل الانتخابات النيابية أكثر نشاطا مقارنة مع الشهر الذي سبقه، إذ ارتفعت جميع المؤشرات، بما فيها قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال للبورصة، في نهاية شهر نوفمبر 2012، قد بلغت نحو 449.1 نقطة، مرتفعا بنحو 22.7 نقطة، أي ما نسبته 5.3 في المئة ، مقارنة بما كانت عليه في الشهر الذي سبقه «اكتوبر 2012»، عندما بلغت نحو 426.4 نقطة، ولكنه لازال منخفضا بنحو 1.1 نقطة، أي ما نسبته 0.2 في المئة ، عن إقفال نهاية عام 2011. وقد بلغت أعلى قراءة للمؤشر، خلال الشهر، عند 449.5 نقطة، بتاريخ 2012/11/27، بينما بلغت أدناها عند 423.8 نقطة، بتاريخ 2012/11/04.

وبلغت القيمة السوقية لمجموع الشركات المدرجة، البالغ عددها 199 شركة، نحو 29.475 مليار دينار كويتي، وعند مقارنة القيمة، ما بين نهاية شهر نوفمبر وشهر اكتوبر، من هذا العام، نلاحظ انها قد حققت ارتفاعا قدره 1.190 مليار دينار كويتي، اي ما نسبته 4.2 في المئة ، في شهر واحد، وكانت القيمة السوقية المسجلة، في نهاية شهر أكتوبر الماضي، قد بلغت نحو 28.285 مليار دينار كويتي. وفي حال مقارنة القيمة السوقية لعدد الشركات، ذاته، ما بين نهاية نوفمبر من هذا العام ونهاية عام 2011، نجد أن هذه القيمة سجلت ارتفاعا قدره 437 مليون دينار ونسبته 1.5 في المئة ، وكانت قد بلغت في نهاية عام 2011 نحو 29.038 مليار دينار كويتي.

أما قيمة الأسهم المتداولة «20 يوم عمل بسبب عطلة رأس السنة الهجرية» فقد بلغت نحو 596.2 مليون دينار كويتي، مسجلة ارتفاعا بلغ قدره 76.6 مليون دينار ونسبته 14.8 في المئة ، مقارنة بما كانت عليه في شهر أكتوبر 2012، عندما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 519.6 مليون دينار كويتي. وكانت أعلى قيمة تداول في يوم واحد قد تحققت، خلال الشهر، عند 54.3 مليون دينار كويتي، بتاريخ 2012/11/27، في حين سجلت البورصة أدنى قيمة للتداول، خلال الشهر، بتاريخ 2012/11/04، عندما بلغت نحو 11.5 مليون دينار كويتي. أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ خلال الشهر، نحو 29.8 مليون دينار كويتي، وبلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة نحو 7.175 مليار سهم، مرتفعة بنحو 5.9 في المئة عند مقارنتها بنهاية شهر أكتوبر 2012، حين بلغت نحو 6.777 مليار سهم، أما المعدل اليومي، فقد قارب 358.8 مليون سهم، مرتفعاً بنحو 19.9 مليون سهم، في حين بلغ إجمالي عدد الصفقات المبرمة نحو 115.9 الف صفقة، وبمعدل يومي بلغ 5.800 صفقة، بارتفاع نسبته 3.8 في المئة ، عما كان عليه في شهر اكتوبر 2012.

وعند قياس أداء البورصة، خلال الأشهر الإحدى عشرة الفائتة من السنة الحالية «228 يوم عمل»، نجد أن قيمة الأسهم المتداولة قد قاربت 6.493 مليارات دينار «23 مليار دولار أمريكي»، مقارنة بنحو 5.602 مليارات دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2011، أي بارتفاع بلغ قدره 890.6 مليون دينار ونسبته 15.9 في المئة . أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة، خلال الفترة، فقد بلغ نحو 28.5 مليون دينار كويتي، مسجلا نسبة ارتفاع قاربت 14.4 في المئة ، عن مثيله المسجل، للأشهر الإحدى عشرة من عام 2011، البالغ 24.9 مليون دينار كويتي.

ومن المحتمل، أن ترتفع سيولة الأسهم في شهر ديسمبر، لأنه آخر شهور السنة المالية للغالبية الساحقة من الشركات، وربما يحدث بعض الضخ لسيولة حكومية لاعتبارات سياسية، ذلك ما كان يحدث في زمن الأزمات السياسية في الماضي.

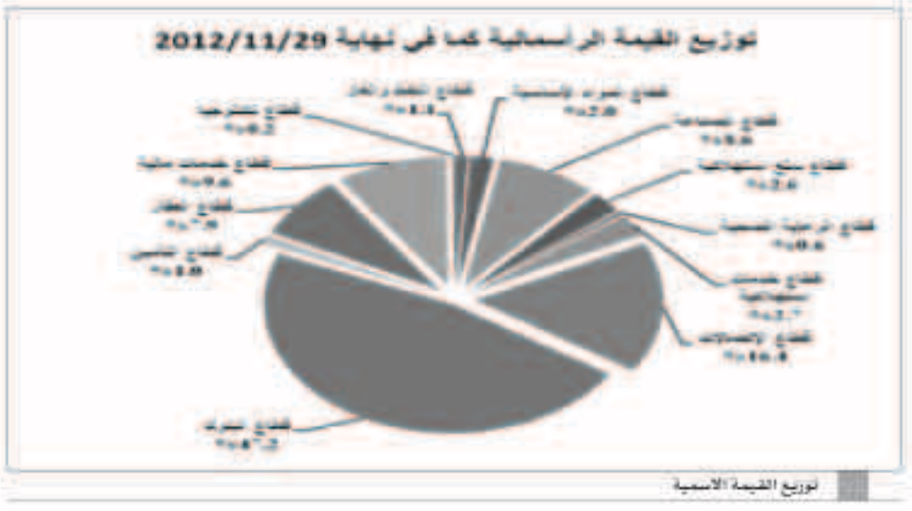

توزيع القيمة الاسمية

92 في المئة منها أعلن عن نتائج أعمالها

نمو أرباح الشركات المدرجة في السوق بواقع 15.8 في المئة خلال 2012

اشار التقرير الى ان 183 شركة اعلنت، أو نحو 92 في المئة من إجمالي الشركات المدرجة، البالغ عددها 199 شركة، نتائج أعمالها، للربع الثالث، من عام 2012، أو للأرباع الثلاثة الأولى من العام الجاري. وتم إيقاف 13 شركة، ولم تتوفر بيانات لثلاث شركات مدرجة. وحققت تلك الشركات إجمالي أرباح بنحو 1070.1 مليون دينار كويتي. وتبدو، ظاهريا، أنها أدنى من مستوى أرباح الفترة نفسها من عام 2011 البالغة 1202 مليون دينار كويتي، ولكنها أعلى، في الواقع، بنحو 15.8 في المئة إذا استبعدنا من أرباح الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 الأرباح غير المكررة لشركة «الوطنية للاتصالات» البالغة نحو 278 مليون دينار كويتي.

وأوضح التقرير ويؤكد ذلك الاتجاه، أي ارتفاع مستوى الربحية، ارتفاع عدد الشركات الرابحة للأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي إلى 132 شركة، بينما كانت 115 شركة للفترة نفسها من العام الفائت، وبالتبعية انخفض عدد الشركات الخاسرة إلى 51 شركة مقابل 68 شركة، للفترة المماثلة من العام الفائت. وفي قائمة الشركات الرابحة، حققت ثلاث شركات قيادية نحو 40.4 في المئة من أرباح قائمة الشركات الرابحة، تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 228.9 مليون دينار كويتي، وجاءت «زين» ثانية بنحو 201.6 مليون دينار كويتي، و«بيت التمويل الكويتي» ثالثا بنحو 75.9 مليون دينار كويتي. بينما حققت ثلاث شركات إحداها قيادية نحو 32.7 في المئة من جملة الخسائر، في قائمة الشركات الخاسرة، تصدرتها شركة «بيت الاستثمار العالمي «جلوبل»» بنحو 35.5 مليون دينار كويتي، ثم «البنك التجاري الكويتي» بنحو 12.2 مليون دينار ثم شركة «المدار للتمويل والاستثمار» بنحو 11.9 مليون دينار كويتي.

وحققت الشركات نفسها أرباحا خلال الربع الأول من عام 2012 بلغت نحو 444.7 مليون دينار كويتي، وانخفضت هذه الأرباح، في الربع الثاني من عام 2012، بنسبة 31.5 في المئة مقارنة بمستوى الربع الأول -كانت 46.4 في المئة قبل اكتمال نشر الشركات كلها نتائجها- إلى نحو 304.5 ملايين دينار كويتي، ثم ارتفعت في الربع الثالث بنحو 5.4 في المئة مقارنة بمستوى الربع الثاني لتحقق نحو 320.9 مليون دينار كويتي، أي إن مستوى الأرباح إلى هبوط إذا ما قورن بمستوى الربع الأول. وبافتراض استمرار تحقيق أرباح، بالمعدل، أي المتوسط الحسابي البسيط للأرباع الثلاثة، مع بقاء الشركات الموقوفة على حالها، يفترض أن تبلغ أرباح الربع الرابع، نحو 356.7 مليون دينار كويتي، ليبلغ مجمل الأرباح السنوية لها نحو 1426.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بتحقيق الشركات نفسها أرباحا، في نهاية عام 2011، بما قيمته 907.1 ملايين دينار كويتي.

«زين السعودية» تعزز من خدماتها لقطاع الأعمال من خلال «مؤسسة فودافون العالمية»

الاستفادة من تكنولوجيا «فودافون» المتطورة وخبراتها في مجال الاتصالات ورفعة تغطيتها العالمية وكفاءتها في خدمات التجوال ومجموعة أجهزتها المحمولة متاحة لمشتركي «زين السعودية».

كشفت «زين السعودية» عن تفعيلها عدد من الخدمات والجوائب التي تضمنتها اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي وقعتها الشركة مؤخراً مع مجموعة فودافون، والتي من المنتظر أن تساهم في تقديم العديد من الحلول الاتصالية المتقدمة لمشتركي الشركة في كافة القطاعات وفي قطاع الأعمال بشكل خاص، وذلك بعد أن بدأت الشركتان في عقد اجتماعات وورش عمل تناولت تبادل الخبرات في أهم البنود التي تضمنتها الاتفاقية.

وبينت «زين السعودية» أن قطاع الأعمال لديها انضم بموجب هذه الاتفاقية إلى «مؤسسة فودافون العالمية VGE» والتي تعتبر من المؤسسات الرائدة في تقديم الخدمات للشركات العالمية، حيث يتجاوز عدد عملائها أكثر من 1400 شركة حول العالم، تكون فيها فودافون العالمية هي نقطة الاتصال الموحدة في تقديم حلول الاتصالات وخدمات تقنيّ النقلات الاتصالية وخدمات المشتريات، مما يساهم في توفير أكثر من 15 في المئة للقطاع الأعمال في العالم، مما يجعل فودافون الخيار الأول لهم.

وأكدت «زين السعودية» أن هذه الخطوة من شأنها أن تساهم في تعزيز قدرة كل من «زين السعودية» و«فودافون» على تلبية الطلب المتزايد من قبل الشركات العالمية المتواجدة في المملكة، والتي تدير فودافون حساباتها في الخارج.

من جهته أكد السيد فريزر كيرلي الرئيس التنفيذي لـ«زين السعودية» سعي الشركة إلى التفعيل الكامل لاتفاقية التعاون مع مجموعة فودافون التي تحظى بحضور بارز في قطاع التكنولوجيا والاتصالات، حيث تقدم خدماتها لأكثر من 400 مليون مشترك حول العالم، مؤكداً أن الاتفاقية ستكفل إحداث تحول جذري في قطاع الاتصالات بالمملكة، مما سيدعم ريادة المملكة العربية السعودية في سوق الاتصالات في منطقة الخليج.

مضيفا أن الاتفاقية ستسهم في تعزيز الخدمات المقدمة لمشتركي زين، إلى جانب الإضافة الكبيرة التي ستحدثها عملية تبادل الخبرات بين الجانبين في إثراء تجربة الشركة في السوق السعودي.

من جانبه بين السيد كولن ماكدوجال، المدير الإقليمي لفودافون في الأمريكتين والشرق الأوسط وأفريقيا أن اتفاقية التعاون مع شركة «زين السعودية» توفر فرصة لفودافون للتواجد في المملكة العربية السعودية من خلال العمل مع إحدى أهم الشركات الرائدة في مجال الاتصالات في السوق السعودي، مبينا أن المملكة تمثل اكبر أسواق الاتصالات في منطقة الخليج العربي إضافة إلى كونها السوق الأسرع نموا في هذا المجال، مؤكدا أن مجموعة فودافون ستعمل على تكثيف جهودها لدعم «زين السعودية» من خلال هذه الشراكة الاستراتيجية.

متراجعة بنحو 5 ملايين دينار

49.4 مليون دينار أرباح «الخليج» حتى نهاية الربع الثالث

بنك الخليج

ذكر تقريران ان بنك الخليج أعلن نتائج أعماله، عن الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2012، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة والزكاة، بلغت نحو 22.4 مليون دينار كويتي، متراجعة بنحو 5 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 27.4 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2011. وارتفعت المخصصات بنحو 6.7 ملايين دينار أي نحو 13.5 في المئة حين بلغت 56 مليون دينار مقارنة مع 49.4 مليون دينار في الفترة نفسها من العام السابق. وارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 4.1 ملايين دينار أي ما نسبته 2.5 في المئة ، حين بلغت نحو 166.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 162.6 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام الماضي، وذلك نتيجة ارتفاع بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بنحو 7.7 ملايين دينار إلى نحو 20.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 12.3 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2011. وارتفع، أيضا، بند إيرادات الفوائد بنحو 6.1 ملايين دينار أي بنحو 4.8 في المئة وصولا إلى 131.5 مليون دينار مقارنة مع 125.5 مليون دينار للفترة نفسها من العام السابق. فيما ارتفع بند خسائر انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع من 4.2 ملايين دينار كويتي، في سبتمبر عام 2011، إلى 11.6 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2012، الأمر الذي أدى إلى خفض مستوى ارتفاع إيرادات التشغيل. وارتفع بند صافي إيرادات الفوائد بنسبة 15.3 في المئة أي ما يعادل 11.5 مليون دينار كويتي، ويعود هذا الارتفاع إلى تراجع مصروفات الفوائد بنحو 10.7 في المئة وارتفاع إيرادات الفوائد بنحو 4.8 في المئة ، كما أسلفنا سابقا. وارتفع صافي هامش الفائدة «الفرق بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة» من نحو 2.4 في المئة ، في نهاية سبتمبر 2011، إلى نحو 2.7 في المئة ، للفترة نفسها من العام الحالي 2012. بينما تراجع هامش صافي ربح البنك من نحو 16.9 في المئة خلال الشهور التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2011، إلى ما نسبته 13.5 في المئة للفترة نفسها من هذا العام.

وقال التقرير ان البيانات المالية تشير إلى أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 43 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 0.9 في المئة ، ليصل إلى نحو 4828.9 مليون دينار كويتي، مقابل 4785.9 مليون دينار كويتي، في ديسمبر 2011. وارتفعت الموجودات بنحو 0.4 في المئة أي نحو 17.6 مليون دينار كويتي، مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق حين بلغت نحو 4811.3 مليون دينار كويتي. وارتفع بند سندات بنك الكويت المركزي بنسبة 15.8 في المئة ، أي ما قيمته 67.7 مليون دينار كويتي، ليصل إلى 497.1 مليون دينار «10.3 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 429.5 مليون دينار «9 في المئة من إجمالي الموجودات» في ديسمبر 2011. وعند مقارنته بما كان عليه في الفترة نفسها من عام 2011، نجد أنه ارتفع أيضا، بما نسبته 30.4 في المئة ، أي ما قيمته 115.9 مليون دينار كويتي، حين بلغ نحو 381.2 مليون دينار «7.9 في المئة من إجمالي الموجودات». وارتفع، أيضا، بند قروض وسلف للبنوك بنحو 160.6 في المئة أي ما قيمته 54.8 مليون دينار حين بلغ نحو 88.9 مليون دينار «1.8 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة مع 34.1 مليون دينار «0.7 في المئة من إجمالي الموجودات» في نهاية عام 2011. وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق نجد ارتفاعا بنحو 102.7 في المئة أي ما يعادل نحو 45.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 43.9 مليون دينار «0.9 في المئة من إجمالي الموجودات». أما بالنسبة لقروض وسلف للعملاء، فقد تراجعت بنحو 5.9 ملايين دينار كويتي، أي ما نسبته 0.2 في المئة ، لتبلغ 3328.1 مليون دينار «68.9 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بنحو 3334.1 مليون دينار كويتي، في ديسمبر 2011 «69.7 في المئة من إجمالي الموجودات». وجاءت قروض وسلف للعملاء أعلى بنحو 28.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 0.9 في المئة ، عند المقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، عندما بلغت 3299.4 مليون دينار «68.6 في المئة من إجمالي الموجودات».

واضاف تراجعت أذونات وسندات خزينة بنسبة 23.3 في المئة ، أي ما قيمته 97.4 مليون دينار كويتي، لتصل إلى 320.8 مليون دينار «6.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 418.2 مليون دينار «8.7 في المئة من إجمالي الموجودات»، في ديسمبر 2011. وعند مقارنتها بما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2011، نجد أنها تراجعت، بما نسبته 30.1 في المئة ، أي ما قيمته 138.2 مليون دينار كويتي، حين بلغت نحو 459 مليون دينار «9.5 في المئة من إجمالي الموجودات».

وتشير نتائج التحليل المالي إلى تراجع مؤشرات الأداء، فقد حقق العائد على معدل الموجودات نحو 0.63 في المئة مقارنة بنحو 0.78 في المئة ، في سبتمبر 2011. وتراجع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين، من 8.9 في المئة ، في سبتمبر 2011، إلى 6.9 في المئة ، في الفترة نفسها من العام الحالي. وبلغت نسبة العائد على رأس المال، نحو 11.6 في المئة ، قياسا بنحو 14.6 في المئة ، للفترة نفسها من عام 2011. وبلغت ربحية السهم نحو 9 فلوس كويتية، مقارنة بنحو 11 فلسا كويتيا للسهم الواحد، في سبتمبر 2011. وبلغ العائد السنوي على القيمة السوقية للسهم 2.7 في المئة ، قياسا بعائد بلغ نحو 2.8 في المئة ، للفترة نفسها من عام 2011. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم «P/E»، نحو 36.7 مرة مقارنة بنحو 35.7 مرة في سبتمبر عام 2011. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية «P/B»، نحو 2.6 مرة في سبتمبر عام 2012 مقارنة بنحو 3 مرة في سبتمبر عام 2011.